مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تركيا تُنهي اتفاقية تصدير النفط العراقي
الأسباب والعواقب

د. فهيل عبد الباسط عبد الكريم

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تركيا تُنهي اتفاقية تصدير النفط العراقي: الأسباب والعواقب

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / قسم الترجمة والتحرير

الاصدار / ترجمات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

د. فهيل عبد الباسط عبد الكريم/ أستاذ القانون الجنائي في جامعة دهوك التقنية، وباحث ومحاضر في إقليم كردستان العراق.

ترجمة / ميلاد النوفلي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

ملاحظة: الورقة منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس الشؤون الدولية الروسي (RIAC) بتاريخ 15 آب/أغسطس 2025.

أعلنت تركيا إنهاء الاتفاقية الموقَّعة مع العراق في 17 آب/أغسطس 1973، والخاصة بنقل نفط كركوك العراقي إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط للتصدير، وذلك بموجب مرسوم أصدره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 20 تموز/يوليو 2025. وقد أسهمت جملة من العوامل في اتخاذ قرار إنهاء هذه الاتفاقية بعد نحو 52 عاماً من توقيعها، غير أن توقيت القرار التركي - المقرر دخوله حيّز التنفيذ في آب/أغسطس 2026 - اعتُبر مفاجئاً في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

الاستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة: النفط والأمن والطرق الدولية

وافق العراق على استخدام تركيا لنقل جزء من نفطه عبر شمال البلاد (المعروف اليوم بإقليم كردستان العراق) لأسباب استراتيجية واقتصادية. وبينما تعطلت صادرات النفط عبر الخليج العربي إبّان الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، أسهمت الاتفاقية في توفير بدائل استراتيجية للعراق في تصدير النفط. كما استفادت تركيا بدورها من هذه الاتفاقية من خلال عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها، والاستفادة من أسعار النفط المواتية آنذاك، فضلاً عن نفقات صيانة وتشغيل خط الأنابيب عبر حدودها.

ورغم مرور أكثر من خمسة عقود على توقيعها، ما زالت الاتفاقية ذات أهمية لكلا البلدين. فقد جرت مناقشات لتطوير خطوط أنابيب بديلة إلى البحر الأحمر عبر المملكة العربية السعودية (مشروع معلّق)، أو إلى ميناء العقبة عبر الأردن (مشروع قيد التنفيذ)، أو إلى بانياس على البحر

المتوسط عبر سوريا (مشروع لم يكتمل بعد)، غير أن العراق لم يتمكن حتى الآن من إحياء أيٍّ من هذه المشاريع لنقل نفطه بعيداً عن ميناء أم قصر النفطي في جنوب البلاد.

ونظراً لاستمرار المخاطر الأمنية في منطقة الخليج العربي، ولا سيما في ظل الحرب الإسرائيلية-الإيرانية الأخيرة والتهديدات الإيرانية المتكررة، سواء الرسمية أو عبر الجماعات الموالية لها، بإغلاق مضيق هرمز، يظل خط أنابيب كركوك-جيهان خياراً أساسياً لضمان استمرار تصدير النفط، رغم محدودية طاقته التصديرية (التي لا تتجاوز 500 ألف برميل يومياً، مع إمكانية زيادتها).

وقد شكّلت عائدات النفط أكثر من 99% من الصادرات العراقية، و85% من ميزانية الحكومة، و42% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا، فإن قرار تركيا بإنهاء الاتفاقية لا يعني تخليها عنها كلياً، بل يعكس توجهاً استراتيجياً جديداً. فإلى جانب تأثيراته المباشرة على النفوذ التركي في العراق وسوريا، يمثل القرار محطة محورية لاستقرار الاقتصاد التركي، وبداية رؤية مستقبلية أوسع لأنقرة تجاه العراق والمنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع طريق التنمية الذي تراهن عليه تركيا باعتباره نقلة اقتصادية نوعية تربط اقتصادها بأسواق الخليج وجنوب وشرق آسيا، إضافة إلى دوره في تعزيز مرور خطوط التجارة والطاقة الدولية عبر أراضيها باتجاه أوروبا.

العراق وتركيا يتجهان إلى غرفة التجارة الدولية

قدّم العراق شكوى إلى غرفة التجارة الدولية في باريس عام 2014، متهماً تركيا بتجاهل اتفاقية عام 1973 عبر استخدامها خط أنابيب كركوك-جيهان لتصدير النفط من إقليم كردستان العراق من دون إخطار الحكومة العراقية في بغداد مسبقاً. والمثير للدهشة أن هذه القضية رُفعت بعد أربع سنوات من توقيع وزيري النفط في البلدين عام 2010

على تمديد الاتفاقية، الذي تضمّن ملاحق جديدة ومدّدها لمدة 15 عاماً إضافية، حتى أغسطس/آب 2026.

أدت العقوبات الدولية المفروضة على العراق بعد عام 1990 إلى توقف خط أنابيب كركوك-جيهان عن نقل النفط. وحتى بعد سقوط نظام صدام حسين ورفع العقوبات الاقتصادية، لم تُستأنف صادرات النفط بسبب الأضرار البالغة التي لحقت بخطوط الأنابيب على جانبي الحدود بمرور الوقت، فضلاً عن الهجمات العسكرية، ولا سيما بعد عام 2003، حين بدأت الجماعات المسلحة العراقية باستهداف خط الأنابيب بانتظام. كما تعرض الخط على الجانب التركي لهجمات نفذها مقاتلو حزب العمال الكردستاني (PKK).

انعكست المحاولات العراقية لتقديم مزايا إضافية لتركيا، لضمان استمرار الاتفاقية، في تعديل عام 2010 الذي زاد تكاليف النقل ونظّم التعويضات المستحقة لأنقرة مقابل أعمال الصيانة وأجور العاملين على الخط. غير أن عدم الاستقرار الأمني وتصاعد الخلافات بين حكومة بغداد بقيادة نوري المالكي آنذاك، وحكومة إقليم كردستان بشأن حقول نفط كركوك والعقود المبرمة مع شركات أجنبية للاستثمار في الإقليم وسهل نينوى، حالت دون تفعيل هذه التعديلات وتشغيل خط الأنابيب بصورة منتظمة.

وبعد إنشاء خط أنابيب موازٍ عبر حدود إقليم كردستان عام 2014، استأنفت حكومة الإقليم تشغيل الصادرات. ومع سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من غرب العراق، وفّر هذا الخط بديلاً آمناً يضمن وصول نفط كركوك وكردستان إلى الحدود التركية مع تجنّب المناطق غير المستقرة. وأبرمت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان اتفاقيات مالية خاصة مع تركيا وعدة بنوك دولية لتحصيل عائدات التصدير بشكل منفصل عن بغداد. ونتيجة لذلك، رفعت حكومة المالكي دعوى قضائية ضد تركيا استمرت نحو تسع سنوات.

في 13 شباط/فبراير 2023، أصدرت محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية الفرنسية (ICC) حكمها النهائي، الذي قضى بتغريم تركيا نحو 1.5 مليار دولار. وفي المقابل، سُمح لأنقرة بخصم تكاليف الصيانة، وتكاليف إنشاء خط الأنابيب البديل، والأضرار الناتجة عن عدم التزام العراق بالحد الأدنى من قيود التصدير، وهي تكاليف تزعم تركيا أنها تتجاوز مليار دولار. وقد تأثر قرار الرئيس أردوغان الأخير بشكل كبير بهذه القضية التي ما زالت تداعياتها قائمة، خصوصاً بعد أن قررت محكمة المقاطعة الأمريكية في واشنطن (مقاطعة كولومبيا) في أيلول/سبتمبر 2024 وقف إجراءات محكمة باريس.

وبحسب التقارير، فإن الشكوى العراقية أضرّت بالعلاقات الثنائية بين الحكومتين وبسمعة تركيا الاقتصادية. وكانت أنقرة قد أبلغت الجانب العراقي، خلال السنوات السابقة، بنيتها إنهاء الاتفاقية في حال استمر العراق في المضي بالدعوى القضائية.

تقاطع الاستراتيجيات الداخلية والخارجية

يُعدّ الصراع السياسي والاقتصادي بين بغداد وأربيل، الذي بلغ ذروته خلال الولاية الثانية لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي (2010-2014)، السبب الجذري وراء الشكوى العراقية ضد تركيا. فقد اعتبر المالكي الشكوى أداة فعّالة لإضعاف الاستقلال الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان. ومع تدهور العلاقات بين بغداد وأربيل، وإجراء أربيل استفتاءً على الاستقلال عام 2017، أيّد خليفته حيدر العبادي استمرار الشكوى والإجراءات المرتبطة بها.

ومع تولي عادل عبد المهدي رئاسة الحكومة العراقية (2018-2019)، وقربه من مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، بدا أن هناك فرصة لسحب الشكوى واللجوء إلى التفاهم الثنائي، كما تنص عليه معظم بنود

الاتفاقية. غير أن ضغوط القوى الشيعية المهيمنة آنذاك، بقيادة المالكي نفسه، حالت دون ذلك، ما أدى إلى فشل عبد المهدي وخليفته مصطفى الكاظمي (2020-2022) في سحب الشكوى، على الرغم من محاولاتهما المتكررة لتأجيلها، أو منع صدور حكم قضائي، أو الإشارة إلى إمكانية حل الخلاف ودياً بين الحكومتين.

أما مع تولي حكومة محمد شياع السوداني السلطة في ظل ظروف غير مستقرة، وخضوعها لقوى «الإطار التنسيقي»، فقد بدأت الحكومة فوراً في استئناف إجراءات المحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفقاً لمسؤولين عراقيين حاليين وسابقين. وبعد ثلاثة أشهر، صدر القرار النهائي، الذي اعتُبر انتصاراً كبيراً للحكومة الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة إقليم كردستان، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي انضم إلى حكومة السوداني في بغداد ضمن «ائتلاف إدارة الدولة»، لم تبذل جهداً يُذكر لحث الحكومة العراقية على التوصل إلى اتفاق شامل مع تركيا قبل استئناف المحكمة لإجراءاتها وإصدار قرارها النهائي، أو للدفع نحو تسوية مع أنقرة، أو حتى لتأجيل بدء المحاكمة في باريس.

ورغم أن محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية أقرت بإحدى النقاط الخمس فقط التي كانت لصالح العراق، وهو ما صبّ في مصلحة تركيا، فإن قرارها خفّض حجم المطالب المالية العراقية، وفتح مساراً معقداً لا يُتوقع أن يُغلق قريباً، سواء من حيث طرق الدفع أو آليات خصم الأجور والتعويضات التركية وغيرها من القضايا. وعملياً، لا يُتوقع أن تحصل بغداد على عوائد مالية مباشرة من القضية، بينما يُرجّح أن «التسوية المالية» ستترك للعراق هامش ربح ضئيل وتؤثر في الوقت نفسه سلباً على الرأي العام التركي.

وقد أدى تعليق صادرات النفط عبر ميناء جيهان إلى خسائر اقتصادية إضافية لكل من العراق وإقليم كردستان وتركيا، ولا سيما في ضوء الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا العراقية في 15 شباط/فبراير 2022، الذي قضى بحصر الصادرات عبر شركة تسويق النفط العراقية (سومو) التابعة لوزارة النفط، وهو قرار أثار انتقادات واسعة وتبيّن لاحقاً صعوبة تنفيذه.

سياسياً، أضاع العراق فرصة لبناء جسور ثقة وتواصل مع تركيا، جارته الشمالية، إذ أصرّ على اللجوء إلى التحكيم الدولي في نزاع كان بالإمكان تسويته بدايةً عبر الحوار الداخلي بين بغداد وأربيل، ثم من خلال التفاوض المباشر بين العراق وتركيا.

إن قرار الرئيس أردوغان بوقف العمل بالاتفاقية يضع العراق، الذي لا يزال يعاني انقسامات سياسية بين حكومتي بغداد وأربيل، إضافة إلى اختلاف التفسيرات الدستورية والقانونية، أمام موقف صعب، في وقت يسعى فيه إلى قيادة جهد وطني لإبرام اتفاقيات جديدة مع تركيا تستند إلى اتفاقية عام 1973.

أنقرة تقترح توسيع خطوط أنابيب النفط في العراق

أكد مسؤولون عراقيون وأتراك أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان يعتقد أن العراق سيسحب شكواه ضد الحكومة التركية في نهاية المطاف، ولا سيما في ظل تنامي العلاقات التجارية بين البلدين، واتفاقهما على ربط حدودهما بميناء الفاو العراقي ضمن مشروع «طريق التنمية». ويُفسَّر قرار أردوغان على أنه محاولة للضغط على العراق من أجل إقرار اتفاقية بديلة تضمن تنفيذ المشروع، الذي يواجه تحديات مالية وتقنية واقتصادية. كما يسعى أردوغان إلى توسيع النفوذ الاقتصادي التركي في العراق، خصوصاً في مجالات الاستثمار ونقل الغاز والنفط، وإنشاء منشآت بتروكيماوية على الأراضي التركية.

وخلال الأشهر الأخيرة، اقترحت أنقرة على بغداد تمديد خطوط الأنابيب لتشمل أنابيب لنقل الغاز والنفط تصل إلى حقول البصرة النفطية، وربطها كذلك بكركوك. وعلى غرار اتفاقية خط أنابيب البصرة-العقبة، التي وُقعت وفق آليات مختلفة عن اتفاقية عام 1973 مع تركيا (على الرغم من أنها واجهت أيضاً معارضة وتحديات سياسية كبيرة)، فإن المشروع المقترح يستلزم بناء مجمعات للبتروكيماويات والتكرير في إطار تعاون طويل الأمد بين البلدين. ومن الجدير بالذكر أن خط أنابيب البصرة-العقبة، بخلاف خطوط أنابيب إقليم كردستان العراق، لا يمر عبر الأراضي الفيدرالية.

بعد نجاحها في المشاركة بالإطاحة بنظام بشار الأسد في سوريا، وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، تسعى تركيا اليوم إلى إعادة تموضعها في محيطها الجيوسياسي. وفي الوقت ذاته، أحدثت المواجهة الأخيرة بين إيران وإسرائيل تحولاً جيوسياسياً عميقاً، ما جعل العراق أولوية رئيسية في إعادة ترتيب الاستراتيجية التركية الإقليمية.

ومع ذلك، فإن توسع النفوذ التركي في العراق لا يرتبط فقط بتراجع الدور الإيراني في أعقاب الصراع مع إسرائيل، بل يواجه أيضاً عقبات داخلية عراقية، أبرزها غياب الاستقرار السياسي وضعف بنية الدولة. وقد عرقلت عدة عوامل هذا المشروع، من بينها التوزيع الديموغرافي لمسار التنمية التركي-العراقي، إذ تمر المخططات المقترحة عبر فيش خابور (نقطة دخول خط أنابيب النفط العراقي إلى تركيا) بدلاً من المرور عبر إقليم كردستان، الذي يصر على أن يكون جزءاً أساسياً من المشروع لا مجرد طرف خارجي فيه.

ومما لا شك فيه أن مساعي أنقرة الأخيرة للتوصل إلى تسوية مع حزب العمال الكردستاني (PKK)، إضافة إلى علاقاتها المتقدمة مع الحكومة السورية الجديدة، تمنحها هامشاً أكبر لتقليل المخاطر المرتبطة بمشاريع

الطاقة والتنمية المستقبلية. ومع ذلك، ستظل أمامها تحديات حقيقية في العراق، أبرزها في المدى القريب انتظار تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وتهيئة بيئة سياسية توافقية لإقرار اتفاقية شاملة لا تقتصر على تسوية نزاع التحكيم المتعلق باتفاقية عام 1973، بل تطلق أيضاً شراكة أوسع ضمن الرؤية الاستراتيجية التركية.

وبعد الاتفاق الأخير بين حكومة إقليم كردستان وبغداد، قد تستأنف تركيا تصدير النفط الكردي من العراق تحت ضغط أمريكي. ومع ذلك، سيبقى هذا الاستثناء مؤقتاً لا يتجاوز عاماً واحداً، ولن يغيّر من واقع قرار محكمة باريس. ومع ذلك، تبدو تركيا وبغداد وأربيل بحاجة إلى استغلال هذه المهلة القصيرة للبحث عن بدائل عملية.

الخلاصة

ستواجه بغداد وإقليم كردستان العراق انتكاسات سياسية واقتصادية في حال إلغاء اتفاقية تصدير النفط مع تركيا من دون وجود بديل فعّال. وسيتفاقم الوضع بفعل أزمة شحّ المياه في نهري دجلة والفرات، الناجمة عن المشاريع التركية المرتبطة بالمياه. وبذلك تتوقع أنقرة أن يوقّع العراق اتفاقية بديلة أكبر حجماً وأكثر استثماراً، تمكّنها من المضي في مشروع «طريق التنمية»، وربط موانئها بحقول نفط البصرة، وإطلاق مشاريع بتروكيماوية وتكريرية على أراضيها تضاهي مشروع البصرة-العقبة.

غير أن اقتراب ولاية الحكومة العراقية الحالية من نهايتها خلال بضعة أشهر، والانقسام الحاد الذي يطبع المشهد السياسي مع اقتراب الانتخابات المقبلة، قد يحولان دون تجسيد الطموح التركي في اتفاقيات طويلة الأمد.

المصدر:

https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/columns/middle-east-policy/turkey-terminates-iraqi-oil-ex-/port-agreement-reasons-and-consequences

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org